

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٨
قانون معدل لقانون البناء الوطني الأردني

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البناء الوطني الأردني لسنة ٢٠١٨) ويقرأ مع القانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل الفقرة (ج) من المادة (٤) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (يعين رئيس المجلس أمين سر للمجلس من) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (تكون للمجلس أمانة سر ويعين المجلس أمين سر لها من).

المادة ٣- تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي بإضافة كل من الفقرات (ح) و(ط) و(ي) و(ك) و(ل) و(م) إليها بالنص التالي:-
ح- إقرار معايير السلامة العامة في قطاع البناء والهندسة والإسكان و المشاريع الإنشائية وأعمال الإعمار كافة ورفعها لمجلس الوزراء للمصادقة عليها.
ط- إصدار التعليمات الخاصة بتعيين مهندسي السلامة العامة وضباطها لكافة المشاريع الإنشائية.
ي- إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بقطاع البناء والهندسة والإسكان.

ك- إقرار المواصفات الفنية الهندسية المتعلقة بأعمال الإنشاءات.
 ل- ١- الرقابة على أعمال البناء والهندسة والإسكان بوساطة لجان يشكلها لهذه الغاية لتصويب المخالفات ان وجدت وإيقاف المشاريع الى حين تصويب اوضاعها وفق أحكام هذا القانون.

٢- تحدد آلية تشكيل اللجان المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة وكيفية اجتماعاتها واتخاذ قراراتها وآلية عملها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

م- اقرار الأسس والمعايير الفنية الخاصة بأعمال ضبط الجودة للمشاريع بما فيها أسس إصدار شهادات مطابقة وتوكيد الجودة للمشاريع الهندسية.

المادة ٤- تعدل الفقرة (ج) من المادة (٦) من القانون الأصلي بإضافة البند (٦) إليها بالنص التالي:-

٦- اعتماد مواد البناء وأنظمتها الجديدة الموفرة للطاقة المتعلقة بأعمال الإعمار والتنسيب للمجلس بالموافقة عليها.

المادة ٥- يلغى نص المادة (١٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ١٢-

أ- على المكاتب والشركات الهندسية ونقابتي المهندسين ومقاولي الإنشاءات ومن يقوم بأعمال الإعمار التقيد برخصة الإعمار وبالكودات المعتمدة في تصميم هذه الأعمال أو الإشراف عليها أو تنفيذها أو صيانتها ويتوجب على أي منها تبليغ المجلس والسلطات التنظيمية المعنية بأي مخالفة لها في حال اكتشافها، وعلى هذه الجهات التحقق من وقوع المخالفة.

ب- إذا تبين للمجلس أو للسلطة التنظيمية التي أصدرت الترخيص أن أعمال الإعمار تتم خلافاً لشروط رخصة الإعمار أو للكودات المعتمدة أو لأحكام التنظيم فعليها أن تصدر إخطاراً إلى صاحب العمل أو المقاول أو المكتب الهندسي للتوقف عن العمل إلى حين تصويب المخالفة المرتكبة، فإذا تخلف الشخص الموجه إليه الإخطار عن إزالة أسباب المخالفة خلال المدة المحددة بالإخطار، يحق للمجلس اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون دون الإخلال باتخاذ السلطات التنظيمية للإجراءات المنصوص عليها في تشريعاتها.

المادة ٦- يلغى نص المادة (١٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ١٣-

على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر يتخذ المجلس بحق المقاول أو المكتب الهندسي المخالف الإجراءات التأديبية التالية:-

أ- ١- يوقف المقاول المخالف لشروط ومتطلبات رخصة الإعمار والمتطلبات الفنية للكودات الهندسية وأعمال السلامة العامة عن ممارسة أعمال المقاولات كما يوقف تصنيفه لمدة سنة .

٢- إذا شكلت المخالفة المرتكبة من المقاول خطراً على السلامة الإنشائية للمبنى وسلامة المواطنين والسلامة العامة بناءً على تقرير من اللجنة الإنشائية العليا، فيشطب المقاول لمدة سنتين من سجلات نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين كما يشطب ترخيصه وتصنيفه لدى وزارة الأشغال العامة والإسكان.

٣- إذا قام المقاول ببيع أي عطاء أو تنازل عنه أو تم استخدام تصنيفه من آخرين لتنفيذ أي عطاء أو شرائه باسم الغير دون موافقة صاحب العمل فيشطب المقاول لمدة سنتين من سجلات نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين كما يشطب ترخيصه وتصنيفه لدى وزارة الأشغال العامة والإسكان .

ب-١- يوقف المكتب الهندسي المخالف لشروط ومتطلبات رخصة الإعمار والمتطلبات الفنية للكودات الهندسية وأعمال السلامة العامة أو لأحكام التنظيم عن ممارسة العمل الهندسي الى حين استكمال إجراءات الدعوى التأديبية وفقاً لقانون نقابة المهندسين النافذ .

٢- اذا شكلت المخالفة المرتكبة من المكتب الهندسي خطراً على السلامة الإنشائية للمبنى أو سلامة المواطنين والسلامة العامة بناءً على تقرير من اللجنة الإنشائية العليا، لعدم قيامه بالإشراف على أعمال الإعمار وعدم وجوده في المشروع منذ بدء أعمال التنفيذ وحتى نهايتها فيوقف المكتب الهندسي عن العمل الى حين استكمال إجراءات الدعوى التأديبية وفقاً لقانون نقابة المهندسين النافذ كما يشطب تأهيله اذا كان مؤهلاً لدى وزارة الأشغال العامة والإسكان .

المادة ٧- يعدل القانون الأصلي بإضافة المواد (١٤) و(١٥) و(١٦) إليه بالنصوص التالية:-

المادة ١٤

اذا لم يتم تنفيذ المشروع من خلال مقاول مرخص ومصنف لدى وزارة الأشغال العامة والإسكان ومسجل لدى نقابة مقاولي الإنشاءات الأردنيين أو لم يلتزم بالتصميم والإشراف على المشروع من خلال مكتب هندسي مسجل لدى نقابة المهندسين الأردنيين فيعاقب مالك العقار أو المستثمر أو منفذ المشروع بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) دينار اذا كانت مساحة المشروع (٢٥٠م^٢) فأقل. أما اذا زادت المساحة على ذلك فتصبح الغرامة من (٥٠٠٠) دينار الى (٥٠٠٠٠) الف دينار .

المادة ١٥-

أ- ١- تشكل في المجلس لجنة تسمى (اللجنة الفنية الإنشائية العليا) برئاسة أمين سر المجلس وعضوية اثني عشر عضواً من ذوي الخبرة الإنشائية والكفاءة من القطاعين العام والخاص على أن تكون نقابتا المهندسين الأردنيين ومقاولي الانشاءات الأردنيين ومهندسو هيئة المكاتب الهندسية ممثلين بهذه اللجنة .

٢- يعين مجلس الوزراء بناءً على تنسيب رئيس المجلس أعضاء اللجنة لمدة سنتين ويجوز إنهاء عضوية أي منهم وتعيين بديل عنه قبل انتهاء تلك المدة.

ب- تتولى اللجنة الفنية الإنشائية العليا ما يلي:-

١- تقديم المساعدة الفنية في تقييم الدراسات الهندسية المتخصصة لتأهيل المباني والمنشآت الحكومية والخاصة ورفع كفاءتها الإنشائية.

٢- التنسيب للمجلس بالمخالفة المرتكبة من المقاول والمكتب الهندسي والإجراءات الواجب اتخاذها بحقهما.

٣- أي مهام وواجبات أخرى تتعلق بالدراسات الإنشائية يكلفها بها المجلس أو رئيسه.

ج- تجتمع اللجنة الفنية الإنشائية العليا بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة بحضور أغلبية أعضائها وتتخذ تنسيباتها بأكثرية أصوات أعضائها الحاضرين وتدوّن اجتماعاتها وتنسيباتها بمحاضر خطية وتتم متابعة تنفيذها من أمانة سر المجلس.

المادة ١٦-

يعتبر الموظفون الذين يحددهم المجلس من افراد الضابطة العدلية لغايات تطبيق أحكام المادتين (١٣) و (١٤) من هذا القانون .

المادة ٨- يعدل القانون الأصلي بإعادة ترقيم المادتين (١٤) و(١٥) الواردتين فيه لتصبحا (١٧) و(١٨) منه على التوالي.

٢٠١٨/٥/٢

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس
الوزراء ووزير الدفاع
الدكتور هاني فوزي الملقى

نائب رئيس الوزراء ووزير
دولة لشؤون رئاسة الوزراء
جمال أحمد مفلح الصرايرة

نائب رئيس الوزراء ووزير
دولة للشؤون الاقتصادية
الدكتور جعفر عبد الفتاح حسان

وزير التعليم
العالي والبحث العلمي
الدكتور عادل عيسى الطويسى

وزير
التنمية الاجتماعية
هالة نعمان خير الدين حبسيو لطوف

وزير الشؤون السياسية
والبرلمانية ووزير الدولة
المهندس موسى حابس المعايطة

وزير
الثقافة
نبیه جميل شقم

وزير
التخطيط والتعاون الدولي
عماد نجيب فاخوري

وزير
المياه والري
علي ظاهر الفزاري

وزير
العمل
سمير سعيد عبد المعطي مراد

وزير الخارجية
وشؤون المغتربين
أيمن حسين عبد الله الصقدي

وزير
الصحة
الدكتور محمود ياسين الشيايب

وزير
البيئة
نايف حميدي محمد الفايز

وزير
الشؤون البلدية ووزير النقل
المهندس وليد محي الدين المصري

وزير
دولة لشؤون الإعلام
الدكتور محمد حسين المومني

وزير
الأشغال العامة والإسكان
المهندس سامي جريس هلسة

وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات ووزير تطوير القطاع العام
مجد محمد شويبك

وزير
المالية
عمر زهير ملحس

وزير
السياحة والآثار
ليثا عناب

وزير
الزراعة
المهندس خالد موسى الحنيقات

وزير
الصناعة والتجارة والتموين
يعرب فلاح القضاة

وزير
العدل
الدكتور عوض أبو جراد مشاقبة

وزير
التربية والتعليم
الدكتور عمر أحمد منيف الرزاز

وزير
الطاقة والثروة المعدنية
الدكتور صالح علي حامد الغرايشة

وزير
دولة لشؤون الاستثمار
مهند شحادة خليل خليل

وزير
الشباب
بشير علي خلف الرواشدة

وزير
الداخلية
سمير ابراهيم المبيضين

وزير
الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
الدكتور عبد الناصر موسى أبو اليصل

وزير
دولة للشؤون القانونية
الدكتور أحمد علي خليف العويدي